

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي اللَّهُ سَبِيلَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّضَلُّ اللَّهُ سَبِيلَهُ إِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُدْرَةِ الْعَظِيمَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله المفضل المسمى المذلل الآبى اصيل لا ذى سطوته وسلطانه رافع العنان باسط الجانق
 فى هواه ابرار الطلب ومعماته واصلوة على رسوله الهادى صاحب الهنى والايادى آس من خضب
 بتمامه والا عاوى ومهج المعادى شفا القراض من سنان الهادى وقض من متطاسم الجال
 واقعد غوارب نحو ادى وعلى آله وصحابه ولالة الدول كحاة الليل هداة اسبل ما انهم السوارى
 وانسكب الغواوى على بقاع العمران وعراى لبوا ادى وبجل فمذ انبذ من الكلام من بل
 للاوام لمن بام حول تحقيق المقام فى امر القارة خلف الامام حررت ليجنى شجر خفا لا سلام
 فجا بلطف الله مرأى من الالهام وكفا من بارز الكرام ابيات للمولف

من فى اكل الامو غفلات وجمته	د نور يرمى للعالمين مسئلة	وقد جا يدى لى اى اقوم
ونحنك ما كنت دبر اقد اولم	نمر كل مننه شفى غلبهم	انكيف اذا ما جاد للناس ابله

فدشيع فى المقصود وبعد تمهيد مقدمته وهو جسمى ونعم المعبود اما المقدم فمما
 من يومن بالله وتعالى شانه وشرح انظر الى جلاله وسطوره انه يتبع آياته وتقلد بمرضاة

فما يجده يوافق رضاه يأتي به وما يخالفه ياباه والآخرون لغتته وان كانوا أسبين من المعاصي
لا ينكرون هذه القضية بل يخلصون لها الرقاب يتطاولون لها النواصي فقضية ان الواجب على
الناس الاتياري بامر والانتهاز بنهيه والسعي الى عناه وانفس من سخطه مما اتفق عليه العقول فانه
الناس بالقبول لكن لما لم يكن بتفصيل جزئياته بما تعلق على الانظار وجلوة على النواظر بل خفيته
لا بصار ومخفيه عن البصائر فاحتاجوا في فحص مراده الى ذرائع ووسائل وفي نفس طلبا لما
ماخ وجبائل فمن الناس من يعرف عن الرسل وجلالهم ويؤذني ذيوهم في اقتناص
ان قشيشه في تحصيل الرضوان بعروة هاهم ونهم من انكر واستكبر فعارض به اهم وباراهم
فاد لهم ولاد اراهم محرم توفيق الامتداد ولام في سلق سبيلهم كجماعة بتفلسفة الذين
يلجوا برتبة انقياد نبي ولم يتدوا بدلائل الشرع الى سبيل مرضي اما الذين تلووا بلسان سعا
بالتحقيق وحسوا بايدي التوفيق كاسات الحق فقصوا بقصص القبول وتقلدوا امر الرسول
يرامته اخرجت للناس تعلمون بالمعروف وتنهون عن المنكر و هؤلاء حين اجابتم قد انظر
يق الحق لا بد لهم من قضية مسلمة اعني كل ما جارية الرسول حق لا يتوسع انكاره لانه عليه السلام
به في تلقى الامور عن الحق فلفه وشين ولا يكون حول تبليغه الاحكام وهين وحين قال قيا
با على ان هذا مما جارية النبي عليه السلام وكل ما جارية النبي عليه السلام فهو من الله تعالى
من الله تعالى ثم ان الناس في اخذ الحق وتلقى الصدق على مراتب فالرسل الكرام
مسلوة واسلام في تلك القضايا بمعزل عن تحشيم الفكر فهم على مناظر الشهود وبراى
مشهود واما من دونه فيستحيل ان يتدري الا بدلائله ومن خلف وبرى على رايه فقد
الله واما اللانخدون بمناجاة واستسكون بفصل خطابه ففقتان الاولى المدركون بصحة
امعون كلامه كصحبته الذين بذلوا جهدهم في حمايته وماره وهداية رسمه وآثاره ومن نزل

منزلتهم تقرب اعمد وقوة الفهم وجودة الراي وهم نقلة الوسائط كأنهم صاحبوا الرسول الكريم
وشافوا النبي المحصوم ولما كثرت الوقائع والمعاملات في زمنهم احتيج إلى أن يتنبط من كلام النبي
تصريحاً وإيضاحاً وتلوياً وقد خفي المصيح وتوعرت المسالك وكانت هذه الثانية من الأولى في
جودة الراي واصابة الذهن في على محل فلا جرم اجتمعت المسائل عليهم من كل باب وبهم به
الصحابة اقوى الناس عصمة من الازتياب والربط واوفاهم امثلاً لخطاؤهم بحيث لا يمكن
ان يحصى خطاهم الا من يخطو خطاهم ويصلو علامهم ويرى سرهم واما من سواهم فلا يصل
الى سرفقواهم الا بدلائلهم وهداهم ولذا ترى الناس ياتونهم من كل فج عميق ويروونهم من
كل مرئى سحيق ومن دونهم اذا عرف مقداره لا يخصصه ويستأن ينكرهم اهم وياخذ فطانت
فان مثل فهو كريض عضيك آس يخالف بجزو رايه طبيباً اذا قايؤ اسي الثانية هؤلاء
الذين لم يتيسر لهم ان يبلغوا مبلغ الاولى فنهاية مسعاهم وغاية جهدهم في تحصيل مرضات
الله تعالى والاستئذان بسنة رسوله ان قشيتوا بالذين هم اقوى الائمة امثلاً من الخطار و
بجودة الراي كشفهم للخطاؤهم يحيدون لكل سؤل ويعفون لكل مامول ولما كانوا مختلفين
في اجوبة المسائل ولا بد للناقضين من صدق احدهما وكذب الاخرى فعلى المستجدي بهم
ان يختار ما رآه احدهم ويتجرى به فانه كالأوسطة لكل يائذه من مسائل وحكام ويقول
هذا ما رأى سؤلى ومجتهدى وكل ما رأى سؤلى ومجتهدى فهو يوافق مرضات الله فالكبرى
الكليية لما سلم في مسألة لابد من تسليمها في كل باب فمثلاً كمثل متجرى في اصحراء لابد ان يتجرى
بسمت وجهه على غيره فمادام الترجيح باق لا بد له ان يحلها سميت القبلة فنسبة الفقه اثنا
الى الاولى كنسبة الاولى الى صاحب الشرع الا ان هناك الكبرى بقينية وههنا ظنية لكنه
لما كان نهاية مسعاه الثانية وغاية جهدهم والناس لم يروا بما عدوا طوقهم وبالم سعيهم

فلا جرم تعين لهم ان يستنيزوا بما اقتبسوا من انوار المجتهدين وتيقنوا انما هم فقه سبهم للناس بجميع سبيل
 وسياهم وانشاءهم فريت لهم ودليل فمن سئل برأيه واعرض عنهم بعينه وخيلانه فقههم في اوابائنا
 واهواه بضلالة هواه **اما المقصود** فهو انه لا يقرأ الموتى خلف الامام لان في الهجرة ولا
 في السرية واجتبه على ذلك الآية الكريمة **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا** فان
 المطلوب امر ان الاستماع والانصات فيعمل بكل منهما والاول يخص بالهجرة والثاني لا يفجري
 على اطلاقه فوجب السكوت عند القراءة مطلقا كذا في فتح القدير والشكرون قد بذلوا سعيهم في
 فهم بناء الاحتجاج واني تذكر ما عرض لهم ثم نطلبه بما يكون مسكنا لكل من خاصهم وحاج ويظهر
 ان هذا عذب فرات وهذا مح اجاج فنقول انهم تفرقوا في وجه الاعتراض شيئا فثبتهم من حيث
 نزول الآية في الخطبة ونسبهم من اختار ورودها في كلامهم في الصلاة مع ان سعيهم لا يكاد يجمع
 الى طائل فان اجرة عموم اللفظ لا بخصوص المعنى وهذا على سبيل التبريل والافقه اتفق العلماء
 ومن يعتد به منهم على ان الآية وردت في الصلاة كما نقله للبيهقي ويؤيدك ما وردت بالاجابة
 قال علي بن طلحة عن ابن عباس قوله واذا قرئ القرآن يعني في الصلاة المفروضة رواه
 عماد بن كثير في تفسيره واخرج عبد بن حميد والبيهقي في القراءة عن ابي العباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى باصحابه فقرأ قرأوا بصحابة فنزلت هذه الآية فسكت القوم
 وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الحديث المنشور ثم اعترضوا على وجه الاستدلال بان الآية
 تعارض قوله تعالى **فَاَقْرَأُوا مَا يُنْشَرُ مِنَ الْقُرْآنِ** واذا تعارضتا سقطا فلا يصلح الآية
 للاحتجاج على الانصات **واجيب عنه** بان آية القراءة بعد ما خضع منه
 البعض وهو المدرك في الركوع اجماعا فحكمه فيما عدا المقتدى قلت الجواب قد ارضى
 بمحققا كنفية كابن الهمام من يحد وحذوه **ويرد عليه** اما اول اطلاق آية القراءة

وهذا هو الحق في ما سئلنا به من ان الآية كريمة

لا نسلم انها مختصة في حق المدرك في الركوع فان حكمها وجوب القراءة في اصلوة مطلقا
 لا في كل ركعة منها والمدرك انما فات منه القراءة في الركعة التي ادرك ركوعها لا في سائر
 الركعات فاذا اتى بالقراءة فيما بقي من الركعات فقد تيمم بامر فاقروا و ما خص منه وانما يثاب
 فلانه ان سلم تخصيص آية القراءة بالمدرك في الركوع تكون الآية ظنية لما ثبت في الاصول
 ان العام المخصوص منه لبعض تعبير ظنيا وعلى هذا التقدير اى كونها ظنية لا يفرض القراءة
 على الامام والقضاء ايضا فان الثابت بالظنى لا يتجاوز الوجوب ولا يثبت منه الغرضية
 قطع ان الحنفية قد حكموا بغرضية القراءة على الامام والغرضية لا بهذه الآية **فالصواب**
 ان يقال ان حكم الآية وجوب القراءة في كل صلوة وقد تحققت في اصلوة التي قيمت
 مع الامام من الامام ففقدت الامام قراءة المقتدى بمعنى ان القراءة فرض على المقتدى ولكن
 طريقة الاداء ان يوديه الامام شبهة على ذلك الحديث الصحيح من صلى خلف الامام فقرأه الامام
 لقراءة ومن اقوى شبهات المنكرين ان الانصات ترك الجهر والعرب تسمى تارك الجهر
 منسئا وان كان يقرأ في نفسه اذ لم يسمع احد قراءته فيجوز للمقتدى ان يقرأ سرا وهذا ما اورد
 ابو احمد في البسيط على ما نقله الامام الرازى في تفسيره وتصدى الامام للجواب عنه فقال
 لا يمنع غير الاستماع غير فالاستماع عبارة عن كونه بحيث يحيط بذلك الكلام المسموع على
 وجه الكمال كما قال تعالى لموسى عليه السلام وانا اخذوك فاستمع لما يوحى واذا
 نزلنا من السماء فاستمع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع يغيبه
 نفسى عن القراءة مطلقا وقد نقل ذلك الجواب بعض العلماء فانرضى به مع انه محل نظر
 فان الخصم ان يقول ان اردت انه لا معنى للاستماع الا هذا فهو في جرح مع كونه معنى
 صحيح اهل اللغة فهو صحيح يستعمل كذا اى صغيت وفي اصرار الاستماع كوش داشتن

وصلته باللام قوله تعالى فاستمعوا له وان اردت ان الاستماع يستعمل في ذلك المعنى
ايضا كما يستعمل في سماع السمع فلا يفي المقصود فان انحصار منع ارادة ذلك المعنى وادعى
يدل على ارادة ذلك المعنى فالحق في الجواب ما نقول انه لا شك في ان الانصات
حقيقة في اسكوت اى ترك القراءة مطلقا قال الجوهري الانصات هو اسكوت وكذا
اكثر كتب اللغة المتداولة وقال عبدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود بن شعراء الحماسة
ان كنت لا تريد مني لما تعلم مني عن الجاهل في فاشن يكون في اذناك فيك سمعونا القائل
وكفاك شأنا على ذلك قول ابن مسعود نصت فان اصله شغلا يكفيك ذاك للامام
رواه محمد في المطاوعة جيه واذا اقران الانصات حقيقة في اسكوت فلا يخلو من ان يكون
حقيقة في ترك الجهر ايضا او مجازا فيه ان سلمنا ان العرب يسمى تارك الجهر منصتا على قول
الواحدى وان كنا نستحق طاب السند على ذلك الاستعمال من كلام العرب العرباء فعلى ان
وهو الظاهر عنده فان كتب اللغة ليس في احدها فيما علمنا ان الانصات هو ترك الجهر
فان ثبت في بعض استعمالات العرب كونها بمعنى ترك الجهر فلعله من باب المجاز كما نهمز لو تارك
الجهر منزلة المنصت وطلقوا عليه اسم المنصت مجازا او يوده ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة
والمجاز والمشتراك يحل على الحقيقة والمجاز فان الاشتراك خلاف الاصل كما تقر في الامور
واذا كان الانصات مجازا في ترك الجهر والمجاز لا يصار اليه الا بدليل يمنع ارادة المعنى الحقيقة
فلا بد من دليل يدل على ارادة ذلك المعنى وان معناه الحقيقي لا يمكن اخذه في الآية داني
لخصم قامة الدليل على ذلك وعلى الاول اى كون الانصات حقيقة في ترك الجهر ايضا فاما
ان يكون كلاما بمعنى مرادا في الآية وهو باطل لما ثبت ان المشترك لا عموم له واما ان يكون
لمراد احد المعنيين الحقيقيين فان كان اسكوت مرادا فذلك مانه عليه وان قصد ترك الجهر

فاما ان يراد به معناه الاصح الشامل للسكوت والقراءة بغير ايراد به القراءة بشرط بخصوص وعلى
 التقديرين يلزم انهما اذا قرأ الامام مثلاً قد رخص القرآن او ثلثه يجب او يجوز للمقتدى ان يقرأ
 شيئاً من القرآن سراً من غير الجهر به مادام الامام قارياً وذلك مما لم يقل به احد بل لا يتفوه به قبل
 فاذن قد ثبت ان لا محيص من ارادة السكوت في الآية فاحمد الله على ذلك **واورد** عليك
 ايضا ان الآية تدل على الاستماع والسكوت فيختص بالجهر ولا يمكن الاستماع الا في حالة الجهر
 فلا يتم الاستدلال فان المقصود واشبهت وجوب السكوت في كلا الحالتين اى الجهر والسر
قال القاضي بن عبد البر في ذكر الاستدلال على نذهب مالك وحجة قوله تعالى
 واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون في هذا المعنى دون غيره ومعلوم انه في صلوة الجهر لان
 السر لا يسمع فدل على انه اراد الجهر خاصة كذا في الزرقاني على الموطأ ونظن انك عليك
 الجواب عن اليراد بما ذكرناه سابقاً تحت الاستدلال بالآية من قبل ان خفيته فتذكره وحرر
 بعض العلماء على الجواب فقال وفيه نظر وهو ان الامر باستماع القرآن والسكوت ليس امراً
 تعبدياً غير معطل كما هو ظاهر بل هو حكم معطل باجماع القاسيين والمعللين كوجوب السكوت عند
 الخطبة والقراءة خارج للصلوة ونحو ذلك ولا يظهر له علة ولو بعد التامل الاكون القرآن منزلاً
 طهراً والتامل ومبناه يحصل به دون الاستماع والانصات ومن المعلوم ان هذا خاص بالجهر
 التي يقرأ فيها الامام بهراً فيلزم المقتدئين التدبر فيجب عليهم الانصات واما في السرية فلا يقرأ
 الامام الا سراً حيث لا يسمع - بان المقتدئين فلا يمكن ان يحصل التدبر لهم فيها وان كانوا منصفين
 فلا يظهر لوجوب السكوت عليهم فيها وجبه معتد به والقول بان وجوب السكوت في السرية امر
 تعبدي غير معقول مطالب بالدليل المعقول على ان كثير من اصحابنا وغيرهم اخذوا بعموم
 الآية المذكورة وعدم اختصاصها بالموارد الماثورة حتى فرغوا عليه كون سماع القرآن مطلقاً وبأنها

بغير ايراد به معناه الاصح الشامل للسكوت والقراءة بغير ايراد به القراءة بشرط بخصوص وعلى التقديرين يلزم انهما اذا قرأ الامام مثلاً قد رخص القرآن او ثلثه يجب او يجوز للمقتدى ان يقرأ شيئاً من القرآن سراً من غير الجهر به مادام الامام قارياً وذلك مما لم يقل به احد بل لا يتفوه به قبل فاذن قد ثبت ان لا محيص من ارادة السكوت في الآية فاحمد الله على ذلك واورد عليك ايضا ان الآية تدل على الاستماع والسكوت فيختص بالجهر ولا يمكن الاستماع الا في حالة الجهر فلا يتم الاستدلال فان المقصود واشبهت وجوب السكوت في كلا الحالتين اى الجهر والسر قال القاضي بن عبد البر في ذكر الاستدلال على نذهب مالك وحجة قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون في هذا المعنى دون غيره ومعلوم انه في صلوة الجهر لان السر لا يسمع فدل على انه اراد الجهر خاصة كذا في الزرقاني على الموطأ ونظن انك عليك الجواب عن اليراد بما ذكرناه سابقاً تحت الاستدلال بالآية من قبل ان خفيته فتذكره وحرر بعض العلماء على الجواب فقال وفيه نظر وهو ان الامر باستماع القرآن والسكوت ليس امراً تعبدياً غير معطل كما هو ظاهر بل هو حكم معطل باجماع القاسيين والمعللين كوجوب السكوت عند الخطبة والقراءة خارج للصلوة ونحو ذلك ولا يظهر له علة ولو بعد التامل الاكون القرآن منزلاً طهراً والتامل ومبناه يحصل به دون الاستماع والانصات ومن المعلوم ان هذا خاص بالجهر التي يقرأ فيها الامام بهراً فيلزم المقتدئين التدبر فيجب عليهم الانصات واما في السرية فلا يقرأ الامام الا سراً حيث لا يسمع - بان المقتدئين فلا يمكن ان يحصل التدبر لهم فيها وان كانوا منصفين فلا يظهر لوجوب السكوت عليهم فيها وجبه معتد به والقول بان وجوب السكوت في السرية امر تعبدي غير معقول مطالب بالدليل المعقول على ان كثير من اصحابنا وغيرهم اخذوا بعموم الآية المذكورة وعدم اختصاصها بالموارد الماثورة حتى فرغوا عليه كون سماع القرآن مطلقاً وبأنها

الصلاة فرض مدين او كفاية فلو كان المأمور به فيها الامير من الاستماع والسكوت الاول في الجهر
والثاني في السر لزوم ان يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج الصلاة سر كفاية
او ميثاق وهو خلاف الاجماع بل انزع انتهى بعبارة قلت ظاهر النص انه يحجب الاستماع والامتناع
عند القراءة واما انه حكم محلل وليس تشديدا فافهم ثبت وهذا البعض كسفي يكونه ظاهر او ينضم لا يسلطه
ولو سلمنا فلم يقدّم دليل على ان العلة ليست الا كون القرآن منزها لا يجرى عليه
العلة التاويل مع كلام الله تعالى عند التلاوة سرا وجها لا يختص بالجهر زيادة الاستماع فلهذا
وانتفكروا عن ظهوره سوى التدرج عند هذا البعض لا يستلزم ظهوره مع ما سواها من ان
العلة التي فيها هذا البعض لا يجرى فيها فممن اقتدى في الجهر ولا يمكنه الاستماع مثلاً بعد عن
الامام فصل رفع حكم الانصات عن مثل ذلك المقتضى وما ادرى ما يصنع هذا البعض في
قوله عليه السلام واذ قرأوا فاضتوا فان حكم الانصات فيه عام لا يختص بالجهر وما هو جوابه
هذا الحديث فهو جوابنا في تلك الآية ثم ما قال في علوته انه يلزم ان يقال بوجوب سكوت
من يقرأ القرآن عنده خارج الصلاة سرا لا يكفي للنقض فان كذب التالي لم يبين سببه
واما قوله خلاف الاجماع بل انزع فلا بد من بيان الاجماع ومجرد الاستبعاد وعدمه وتبينه
انفقها بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج الصلاة سرا لا يفي لبيان الاجماع
ولو ثبت فاعله لرفع الحرج **واورد** ايضا وقد قرره بعض العلماء بان الآية لا تدل الا
على وجوب الانصات حال قراءة الامام لاستماعه لا على السكوت ^{للمأمور به} فلهذا فيجب ان
الامام يبين القراءة والتكبير وما بين الفاتحة والسورة وما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ
المأموم في سكوتات الامام في الجهرية الفاتحة ونحوها عن القراءة ليكون عالماً بالقراءة
وانته جميعاً كما قالت به جماعة من الائمة نعم لو دلّت الآية على وجوب الانصات بكليته

. عدم جواز القراءة خلف الإمام مطلقاً انتهى بعبارة قلت وكان يكفي
 في وجوب الإيراد أن الآية لا تدل على وجوب الانصات حال قراءة الإمام لا على
 السكوت مطلقاً إلى آخر ما قرره ولكنه لما اشرب في قلبه أن الانصات ليس بالاستماع
 ولذا جواز القراءة للموتم في الصلاة السرية فإن السرية لا يمكن فيها استماع حتى يحجب الانصات
 ويمنع القراءة زاد هذه العبارة أي لاستماعه في الإيراد **وانت تعلم** أن هذا هو
 منه فإن الآية فيها أمران الاستماع والانصات فالاول تخص بجهرته والثاني لا كما قد مبينا
 فيما مضى ثم **اجاب** عن البعض عن الإيراد ما قلنا عن الإمام بأن سكوت الإمام إذا
 ان نقول أنه من الواجبات وليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني
 يقتضي أن يجوز له أن لا يسكت فبفتح عين لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم أن تحصل قراءة
 المأموم مع قراءة الإمام وذلك يعني إلى ترك السماع وترك سكوت عند قراءة الإمام
 وذلك على خلاف النص وايضاً فهذا السكوت ليس له حد محدود ومقدار مخصوص و
 السكت مختلفة بالثقل وانخفاً فربما لا يمكن المأموم من إتمام الفاتحة في مقدار سكوت الإمام
 وحينئذ تلزم المحذور المذكور انتهى ثم قال بعيد ذلك والإيراد أن الاولان واردان
 على الشافعية وغيرهم قلت لا شك في أنه من اراد أن الفاتحة يمكن ادائها بطريق
 الوجوب في سكتات الإمام فقد غلط وأما من رام أن دليل الخفية لا يوافق دعواه
 فإنهم ادعوا السكوت على الموتم مطلقاً والثابت من تسليم أن السكوت يجب بالفتنة
 حال القراءة والسكتة ليس فيها قراءة حتى يحجب الانصات له فجواب الإمام لا يصلح فيها
والجواب القاطع لعروق شبهة أن الثابت من الأحاديث سكتتان فإن
 اراد المورد أنه يجوز للإمام أن يسكت في غير تلك السكتتين الثابتين من الحديث فإنما ننسخ

يجوز ومن ادعى الجواز فعليه الاثبات وان اراد ان الامام سيكت كما ورد به الحديث
 ويقرأ فيها المقتضى فنقول السكتة الاولى اى بعد التكبير لا تمنع القراءة فيها فان شاء
 المومتم قرأ فيها وعاد الافتتاح كما هو معمول عند الامية او يقرأ الفاتحة بقدر ما يسهل اذا انصت
 يجب على المقتضى من زمان شروع القراءة لا قبلها واما السكتة الثانية فمنه تسمى السكتة
 طولها بل قالوا انها كانت للتأمين قال الطيبي الاظهر ان السكتة الاولى للنشأ
 والثانية للتأمين كذا في شرح المشكوة القاري . قال في حجة الله البالغة بحديث الله
 رواه اصحاب السنن ليس يصح في الاسكاته الذي يفعلها الامام لقراءة المأمومين فان
 الظاهر انها كانت للتلفظ بأمين عند من يقرأها او سكتة لطيفة تميز بين الفاتحة وآمين
 لئلا يشبهه غير القرآن بالقرآن عند من يجربها او سكتة لطيفة ليرد الى القاري نفسه انتهى بقوله
 الحاجة فالقراءة للمومتم في شل تلك السكتة ان جوزنا فلا ضير فيه ثم نقول هذا كله على
 طريقة المحمدين والافا السكتة الثانية مكرهة عندنا قال القاري في شرح المشكوة والسكتة
 الثانية عند الشافعي وحده كالسكتة الاولى ومكرهة عندنا في حنفية ومالك انتهى فبفظه
 واما السكتات الواقعة عند مقاطع الآسى او لا تقطع النفس فهي ليست من السكتات في شيء
 ولا تقطع القراءة وبهذا لا يخفى على من عرف حقيقة الحركة واسكون فان الحركة يقع في أثناء
 ايضا سكناات وهي لا يقع الحركة اصلا لكل نيب قال بعض العلماء حين انقضت
 ومهم ان الآية لا تدل على عدم جواز القراءة في اسرته انتهى ولا يخفى على
 انه تفريع على باطل فتذكر ما قدمناه وما شيدت سباني الاستدلال وكشفت الخطأ
 عن حقيقة الحال حان بنا ان نوجه الى الامامية في الورد في هذا الباب ونمحق كذا في
 الباطل بفصل الخطاب ولكنك ان ظننتك حديث مخالف لما القينا عليك فلا

فان الامم من وقت قد يم الكتاب على الاتحاد امرين مع ان الاحاديث متعارضة واهل
فيما يخالفنا عارضتنا قال المختالف ان الآية المنج بها تخالف كثير من الاحاديث
اصحها الدالة على لزوم قراءة الفاتحة للمتقدي فحيث ان نخلص الآية بغير الفاتحة فمنها حديث
المرفوع الذي رواه جميع من الائمة بطرق جيدة فاخرج البخاري من طريق سفيان
ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الرزح عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب واخرجه مسلم بن عبد الله بن مسعود
في حديث صحيح لا يرتاب في ثبوته ومنها حديث ابى هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يقرأ في القرآن في خراج خراج اخرجه مالك عن عبد الرحمن بن
يعقوب انه سمع ابا اساب ولى هشام بن زهرة يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلوة احدى واخرجه انس
قال خبرنا قتيبة عن مالك عن عبد الرحمن بن ابي اساب ولى هشام بن زهرة
مسلم في صحيحه قال حدثنا يحيى بن ابراهيم بن خلفي قال اناسفان بن عيينة عن العلاء
ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن في خراج ثلاثا فان قلت سفيان بن عيينة
اختلف قبل موته بسنتين في التقریب للنواوى وعلاء بن عبد الرحمن يحكم فيه قلت
اما الجواب عن الاول فهو ان اصحاب الصحاح رواد عنه قبل اختلاطه قال في تدرج الركوة
ويطلب على الظن ان سائر شيوخ الائمة استتبعوا منه قبل ذلك العلاء بن عبد الرحمن
موفق محتج به وقد سبط الكتاب في غير اصحاب العلماء فاجاد ونحن لا نطول البيان بذكره وروا
ابوداؤد في سنة قال حدثنا يحيى بن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمع ابا اساب

في بحسن الثناء عليه وقال الحميدي من بن عيينة حد ثنا موسى بن ابي مائشة
 وكان من قال سحن بن منصور عن بن معين ثقة وقال محمد بن حميد عن جرير
 كنت اذا رويت موسى ذكرت الله تعالى لرويته انتهى وعبد الله بن شداد من كبار الثقات
 وثقاتهم كذا في اعني وقال الحافظ في تهذيب التهذيب روى عن ابيه وعمر وعلي وطلحة
 ومعاذ والعباس وابن مسعود انتهى فم ذكر عبدة ذلك قال السجلى وخطيب هو من كبار الثقات
 وثقاتهم وقال ابو زرعة والنسائي ثقة انتهى بقدر الحاجة واحد روى رواه ابن ابى شيبة
 في مصنفه قال حد ثنا مالك بن اسمعيل عن الحسن بن صالح عن ابي الزبير عن رابر رفته قال
 علي بن عثمان المارديني في الجوهري بعد ذكر الاسناد المذكور وهذا سند صحيح وكذا روى
 ابو نعيم عن الحسن بن صالح عن ابي الزبير ولم يذكر كجعفي كذا في اطراف المزني وتوفي ابو الزبير
 سنة ثمان وعشرين ومائة ذكره الترمذي وعمر بن علي والحسن بن صالح وله سنة مائة و
 توفي سنة سبع وستين ومائة وسامع من ابي الزبير مكن ومن سبب مجهور ان امكن لقائه
 لشخص وردى عنه فرواية محمولة على الاتصال فمخيل على ان الحسن سمعه عن ابي الزبير مرة
 بل واسطة ومرة اخرى بواسطة كجعفي وليس انتهى ما في الجوهري قلنا واما البحث
 عن الرواة فمالك بن اسمعيل له من ابو غسان الكوفي سبط حماد بن ابي سليمان ثقة
 متقن صحيح الكتاب عابد كذا في التقریب وقال في تهذيب التهذيب عن ابن معين
 قال هو اجد كتابا من ابي نعيم وقال يعقوب بن شيبة ثقة صحيح الكتاب وكان من
 العابدین وقال مرة كان ثقة متقنا وقال ابو داود كان صحيح الكتاب حبيد الاخذ
 وقال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن شاذان في الثقات قال
 عثمان بن ابي شيبة ابو غسان صدوق ثبت متقن امام من الائمة انتهى قلنا

فاذن لا يقيح فيه ما قال الذهبي في الميزان على ما نقله في التهذيب فقال ذكره
 ابن عدي واعترف بصدقه وعدالته لكن ساق قول الثوري كان حديثاً يعني بن
 ابن صالح على عبادته وسور مذهبه انتهى فان هذا القدر من الحجج وان سلم فلا يقيح في
 الاحتجاج به حسن بن صالح ثقة فقيه عابد رمى بالتشيع من السابقة كذا في التقریب قال
 في التهذيب قال ابن سعد كان ناسكاً عابداً فقيهاً حجة صحيح الحديث كثيرة وكان تشيعاً
 قال اله أقطي ثقة عابد وقال ابو غسان مالك بن اسمعيل النهدي عجت لا قوام
 قدموا سفیان الثوري على الحسن انتهى واما ابو الزبير فهو محمد بن مسلم الاسدي المكي تلمذ
 صدوق وقال ابن معين ثقة وقال احمد لاباس به وقال ابو ثور ثقة حافظ متقن
 روى عنه مالك والسفيانان والليث وابن جريح وجماعة من الائمة ولا يلتفت الى
 قول شعبه فيه كذا في الزرقاني على الموطأ وقال الساجي صدوق حجة في الاحكام قد
 روى عنه اهل النقل وقيل له واجبه قال ولغني عن يحيى بن معين انه قال يختلف
 شعبة اب الزبير المكي بين الركن والمقام انك سمعت هذه الاحاديث من جابر فقال واثق
 اني سمعها من جابر يقول ما اثا كذا في تهذيب التهذيب قلت وهو من رجال مسلم
 قال النووي في مقدمته لمسلم فاذا كان الحديث رواية كالم ثقات غير ان فيه اب الزبير
 المكي او سهل بن ابي صالح او العلار بن عبد الرحمن او حماد بن مسلمة قالوا فيه هذا حديث
 صحيح على شرط مسلم انتهى بقدر الحاجة ووجه المعارضة بين الاحاديث المتقدمة المتويزة
 لقراءة الفاتحة على الموتوم وبين هذا الحديث اى حديث الكفاية ان حديث الكفاية يدل
 على عدم وجوب قراءة الفاتحة للمقتدى والاحاديث المتقدمة تدل على عدم صحة بطلان
 لكل من لم يقرأ بفاتحة الكتاب حتى المقتدى فيتعارضان قال بعض العلماء والاحاديث

الموجبة لقراءة الفاتحة كغيرها لا تدل على كون ذلك مأمورا فليكن ان تخصص بغير الفاتحة
كما ذهب اليه جابر بن عبد الله مع اسكان حملها على ما لا تثبت اللزوم انتهى وهذا
القول مفضل الى المحجب فان لفظة من عام صرح به اهل الاصول والعام يتناول
بالقطع ما هو تحتها فقول هذا البعض منها لا تدل على كون ذلك مأمورا بمعنى على عدم
فهم حقيقة اسم وان اراد انه لا يدل تشرحا بينا على وجوب الفاتحة للمقتدى فكذا
حديث جابر ونحوه لا يدل على اجزاء قراءة الامام الفاتحة للمقتدى بالتصريح البين
فتخصيص حديث عبادة بغير المقتدى ليس باجماع من تخصيص حديث جابر بغير الفاتحة
واما قوله مع اسكان حملها على ما لا تثبت اللزوم فندار من مكان بعيد كيف انما هو
الحديث ان الصلوة لا تصح بغير الفاتحة وظاهر ان ما لا تصح الصلوة الا به فله لازم في الصلوة
الابتة ومنها حديث الانصاف رواه جمع من الائمة فاخرجه ابو داود في مسنده
من طريق ابي خالد عن بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به الحديث وزاد فيه فاذا
قرأ فانصتوا قال ابو داود وهذه الزيادة واذا قرأ فانصتوا ليست بحفوة الوهم
عندنا من ابي خالد وانه روى النسائي قال خبرنا الجارود بن معاذا الترمذي ثنا
ابو خالد الى آخره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا واخرج ايضا قال اخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا
محمد بن سعد الانصاري قال حدثني محمد بن عجلان بن لك السند والتمن فان قلت
هذه الزيادة اى واذا قرأ فانصتوا الا يصح الاحتجاج به قال لنوى في شرح صحيح مسلم
اعلم ان هذه الزيادة ما اختلف الحفاظ في صحة فردى السبق في اسنن الكبرى عن ابي

ان هذه اللفظة ليست بمحفوظة وكذلك رواه عن يحيى بن معين وابي حاتم الرازي و
 الدارقطني واخا فط النيسابوري شيخ احكام ابني عبد الله قال البيهقي قال ابو علي الكاظم
 هذه اللفظة غير محفوظة قد خالف سليمان التيمي فيها جميع اصحاب قتادة انتهى وقال البيهقي
 في السنن الكبرى وكذلك رواه ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان وهو وهم من ابن عجلان
 قلت الكلام يدور على امرين الاول ان الزيادة وهم من ابني خالد او تحليف من
 ابن عجلان والثاني ان سليمان التيمي خالف فيها جميع اصحاب قتادة فالجواب
 عن الاول ان ابنا خالد ثقة حجة قال في الجوهري النقي وابو خالد ثقة اخرج له الجماعة وقال
 اسحق بن ابراهيم سالت وكيعا عنه فقال وابو خالد من سيال عنه وقال ابو هشام
 الرفاعي ثنا ابو خالد الاحمر الثقة الامين انتهى وقال في تهذيب التهذيب قال ابن بلباس
 مريم عن ابن معين ثقة وكذا قال علي بن المديني وقال ابن سعد كان ثقة كثيرا الحديث
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال المعلى ثقة ثبت انتهى وقد ثبت ان زيادة ثقة
 مقبولة قال النووي زيادات الثقة مقبولة مطلقا عند الجماعة من اهل الحديث
 والفقهاء والاصول انتهى وقال في الجوهري النقي وبهذا يظهر ان الوهم ليس من
 ابني خالد كما زعم ابو داود وقد ذكر المنذري في مختصره كلاما بلي ولود ورد عليه نحو
 ما قلنا انتهى وكذلك محمد بن عجلان المديني حجة قال في التهذيب قال ابو زرعة
 ابن عجلان من الثقات وقال ابو حاتم والنسائي ثقة وقال المعلى مدني ثقة
 وقال الساجي هو من اهل الصدوق وقال بن عيينة كان ثقة حائما وقال له ور
 عن ابن معين ثقة انتهى وقال في الجوهري النقي ابن عجلان وثقة المعلى وفي الكمال
 لعبد الغني ثقة كثيرا الحديث وذكره الدارقطني ان اخرج له مسلم اخرج له في صحيحه هذه الاكابر وثقة

ثقة وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره البيهقي انتهى **والجواب**
عن الثاني ان سليمان التيمي ما خالف جميع اصحاب قتادة قال في الجوهر النقي وقد
تابعه على روايته سعيد بن ابي عروبة وعمر بن عامر فرواه عن قتادة كذا في نسخة
البيهقي من حديث سالم بن نوح عنهما فبطل قول ابي علي خالف اصحاب قتادة كلهم انتهى
وان سلم فسلين التيمي ثقة حجة والزيادة منه مقبولة قال في الجوهر النقي والتيمي حليل
المقدار قال شعبه ما رايت اصدق منه ثم نقول الحديث صحيح مسلم صاحب الصحيح حيث
قال هو صحيح عنده وصححه ابن حزم ايضا واحمد بن حنبل لا امام ايضا قال في الجوهر النقي
فلنا وابن حزم صحيح حديث ابن مجلان وذكر ابو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل انه
صحيح الحديث يعني حديث ابي موسى وحديث ابي هريرة هذا انتهى وايضا صحيح بن عتبة
قال في البناءية وصح ابن خزيمة حديث ابن مجلان المذكور فيه تلك الزيادة انتهى
واما وجه المعارضة بين الاحاديث الموجبة لقرارة الفاتحة خلف الامام وبين هذا
الحديث فلان الظاهر من حديث الانصاف ان المقتدى ممنوع عن القرارة مطلقا
حين قرارة الامام والظاهر من الاحاديث المتقدمة ان المقتدى يجب عليه قرارة
الفاتحة وهل هذا الا التعارض البين قال بعض العلماء وبعد التليد التي الذي
يظهر بالنظر الدقيق وتقييد اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس
فيها حديث يدل على انهي عن قرارة الفاتحة خلف الامام خصوصا حتى يعارضن الاحاديث
الواردة في قرارها خلف الامام خصوصا في دفع ذلك بالجمع او الترجيح او التساخط
او المنع بل هي متنوعة الى انواع ثلثة فمنها ما يدل على وجوب الانصاف عند القرارة
كالحديث الاول وهو ان كان بظاهر لفظه وعمومه يدل على الانصاف مطلقا لكن

النظر الدقيق يحكم بأنه منقح من القراءة مع قراءة الامام في الجهرية بحيث يخل بالاستماع والتبديع ولا يدل على وجوبه في الجهرية السكتات ولا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع واشتات وجوب السكوت مطلقاً من هذه الاحاديث وكذلك من الآية وان قال به جمع من اصحابنا عند التنازع لكنه لا يخفى من تخلف بعضهم وقال بهذا القائل بعد ذكر الوجه الخامس من الجواب للمنفية وفيه ان ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به حديث قرارها خصوصاً بل منها ما هي واردة بالنهي مطلقاً وليس كذلك فذلك فيكون مرجوحاً ومنها ما هي واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة القراءة خلف الامام انتهى قلت وفيه ما اولاً فانما لا نسلم ان يشترط في التعارض كون النهي بخصوص الفاتحة بل اذا كانت النهي واردة لمطلق القراءة تكون للفاتحة ايضا وان شئت زيادة تفصيل فاستمع لما نقول لا شك ان مفهوم حديث المنع ان كل قراءة ممنوعة خلف الامام ومفهوم الاحاديث المتقدمة ان بعض القراءة اى قراءة الفاتحة ليست بممنوعة بل هي واجبة وهل تظن ان لا تعارض بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فنقول هذا البعض ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به الاحاديث الواردة في قرارها خلف الامام خصوصاً لا يرجع الى طائل فقد بينا ان الدلالة على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً لا يشترط في التعارض بل يكفي فيه كون الحديث والاشارة على النهي عن مطلق القراءة واجب كل ما يجب ان هذا البعض قال بعبية ذلك ومنها ما يدل على كفاية قراءة الامام للمقتدى وانه لو لم يقرأ للمقتدى سمحت له صلاة بقرآنه اما

كما حديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن ان يبارض ما صح منه باطلاقة
 الاحاديث الواردة في ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام لمبومها او خصوصها ونحوها
 طريق الجمع بينهما انتهى ووجه الجمع ان هذا البعض قد اعترف بان حديث الكفاية باطلا
 يبارض الاحاديث الواردة في خصوص الفاتحة ولم يشترط كون الحديث دالا على كفاية
 الفاتحة خصوصاً وامّا ثانياً فان تخصيص هذا القائل حديث الانصات والآية
 القرآنية بالصلوة السرية وتقييد قرارة المقصدى بكونه خلافاً في التدبر والاستماع في صلوة
 الجهرية تخصيص بلا دليل ولا ادري كيف يجزئ هذا القائل تخصيص عموم الحديث والآية
 من غير حجة بنية مجرور اى من عند نفسه ولا ادري بل يقدم هذا القائل فمه على فهم الصحاح
 حيث يقول ان حديث المنازعة ايضا لا يدل على وجوب الانصات في الجهرية
 اسكتات فان اصحابه تركوا القراءة مطلقاً في الجهرية وامّا ثالثاً فلان قوله بل
 ما هي واردة بالنسبة مطلقاً وليس سنده بذلك فيكون مرجوحاً انتهى ليس الا من قبله
 اعتناءه بالاحاديث فان حديث الانصات والتنازع مرويان في الصحاح صحيح
 الاحتجاج بهما ومفهومهما النسبة عن القراءة صريحاً وامّا رابعاً فلان قوله ومنها هي
 واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يبارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة
 القراءة خلف الامام انتهى غرق للاجماع فان حل حديث عبادة على اجازة القراءة
 من غير تاكيد وجوب حل غير مرضى وضمنها حديث المنازعة اخرجه مالك
 عن ابن شهاب الزهري عن ابي بصير الليثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال بل قرأ معي منكم من هه
 فقال رجل انا يا رسول الله فقال انى اقول ما لى انازع القرآن فاستنسى الناس

عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر به من الصلوة حين سمعوا ذلك أخرجه
 أبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه الترمذي من طريق مالك وقال مسند
 حديث من وأخرجه ابن ماجه من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري عن ابن أبي عمير
 الباهري يقول صلى الله عليه وسلم صلوة نطق بها الصبح فقال هل قرأتم من
 الله فقال ربل أنا يا رسول الله فقال اني اقول مالي انا نزع القرآن واما وجبه
 التعارض فهو ان الاحاديث المتقدمه تدل على وجوب قراءة الفاتحة في السرا والنجوى
 وحديث الهنازعه يدل على انني عن مطلق القسرة في النجوى وبل هذا التعارض
يقول العبد الخاطي الجاني الشبلي الاعظمي انما في عندي ان مفهوم هذا
 الحديث منع القراءة في السرية ايضا قال ابو الوليد الباجي وسني سناز عثم له
 ان لا يفرده بالقراءة ويقرأ معه من التنازع بمعنى التجاذب كذا في الزرقاني
 للموطا وقال في غائب الحديث صلى الله عليه وسلم فلما سلم من صلوة قال
 مالي انا نزع القرآن اى اجاز به وذلك ان بعض المأمومين قرأ خلفه استتمه و
 هذا يدل على ان التنازع واقع ايضا اذا اسر الامام ويقرأ الموم خلفه ولو سراً
 كيف لا ويصدق على المتقدم حينئذ انه لا يفر والامام في القراءة بل يقرأ معه
 وهذا هو معنى التنازع ولكل تقول لو كان مفهوم الحديث المنع في السرية لكانوا
 تركوا القراءة في السرية ايضا فانهم احم بقولهم كلام الرسول صلى الله عليه وسلم من
 فنقول ليس في الحديث ما يدل على انهم تركوا القراءة في السرية بل فيه بيان
 تركهم القراءة في الصلوة النجوى واما السرية فمكوت عنها هذا واذا ظهر لك ان الامام
 الموجبة لقراءة الفاتحة خلف الامام تعارضها احاديث اخر وليس لاحد منها منزلة على الآخر

بلح واحد من الاحتجاج فضلاً عن ان يخص به الآية ونقول ان ثبت سبيل الجمع
 بين الاحاديث فاعلم ان حديث عبادة المتقدم من غير ذكر الجملة الاستثنائية
 فيها وحديث ابى هريرة مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي في جامع
 واما احمد بن حنبل فقال معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقيدها
 بفاتحة الكتاب اذا كان وحده واجتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال من صلى
 ركعة لم يقرأ فيها بام القرآن فلم يصح الا ان يكون وراء الامام قال احمد فمذاربل
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تاول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 لمن يقرأ بفاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحده انتهى ولعلك تقول بل
 نترك الاحاديث الموجبة لقراءة الفاتحة على عمومها ونناول الاحاديث التي تعارضها
 كحديث الانصات والمنازعة وامثالها قلت فحينئذ يلزم مخالفة الآية القرآنية فتذكر
 ما قد سنا واما حديث عبادة التي وقع فيها الجملة الاستثنائية فهو ضعيف لا يصلح
 المعارضة حتى نحتاج الى التوفيق بينها وبين الاحاديث الماضية فانما رويت من طرق
 عديدة ولا يخلو واحد منها من الضعف فاما الطريقة التي فيه محمد بن اسحق فلان ابن اسحق
 ضعيف وقد اطال بعض العلماء بتوثيق محمد بن اسحق بن سيارنا قلنا عن عيون الاثر
 ونحن نقول اذا وقع اختلاف في تعديل احد وجوه فان صدر الحجج مبني
 من عارف بالاسباب فلا شك ان الحجج يقدم على التعديل ولو كان التعديل
 من عارف بالاسباب والحجج والتعديل قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبه الفكر والحجج
 مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبني من عارف بالاسباب
 لانه ان كان غير مفسر لم يقبح فمبين ثبت عدالته وان صدر من غير عارف بالاسباب

لم يعتبره ايضاً انتهى و سره ان المعدل العارف بالاسباب يمكن ان لا اطلاع على الجرح
واما الجرح فاذا حصه مبيناً من عارف بالاسباب فلا يكون في غائب الاوقات الابعس
الاطلاع على وجه الجرح فنقول قد صدر الجرح مبيناً من العارف بالاسباب في محمد بن
اسحاق فقال يحيى القطان اشبه ان محمد بن اسحق كذاب كذا في سيرة ان الاعتدال
للذهبي وقال سليمان التيمي كذاب كذا في عيون الاثر فيقدم نه الجرح على التعديل و
ان صدر التعديل من عارف بالاسباب وكيف نفهم ان اشبال يحيى بن القطان التيمي
التيمي قد تسايلنا بل هذا الاطن السور بالثقات و ما في عيون الاثر و ما ترك يحيى القطان
حديثه فقد ذكرنا سبب في ذلك و تكذيبه اياه رواية من وهب بن خالد عن مالك
عن هشام فهو من فوقه في هذا الاسناد و تيج هشام انتهى فلا يجزى نفعاً فان حكم
بان سبب تكذيبه ليس لاروايه من وهب بن خالد عن مالك عن هشام طريق مش
ابن سيد الناس و تخيل ان يكون سببه غير ذلك فان يحيى لم يبين ان سبب تكذيبه
ذلك بل المذكور في الرواية ان وهب بن خالد اخبر يحيى القطان بتكذيب ابن حنبل
فاستفسره القطان حتى جرت التكرير الى هشام وليس فيه ان يحيى كذب لاجل تكذيب وهب
ابن خالد اياه و اما الطريقة التي فيه فان بن محمود فلان نافعاً مجبول قاله ابن عبد البر كما
تمت في التمهيد و قال في الجوهري النقي قال بن عبد البر مجبول و قال الطحاوي
لا يعرف انتهى و اما الطريقة التي روى فيها مجبول عن عبادة فلان كحول لم يسمع من عبادة
قال حافظ في تهذيب التهذيب قال ابو بكر البزار روى مجبول عن جماعة من اصحابه
عن عبادة و ابى الدرداء و حذيفة و ابى هريرة و جابر و لم يسمع منهم انتهى و قال فيه
ايضاً قال الترمذي سمع مجبول من داود و ابى بنده و يقال انه لم يسمع من واحد

من اصحاب الانتم والحديث ضعفه احمد وجاؤه قاله الرطبي و
 الاستثنائية لهذا الحديث ليس سنده بذلك كذا في الدليل
 الهام الحبر الحاصل استاذي ولما ذكره مولانا احمد علي المحدث
 وقتية في حياته فوائد الدهر ورب المنون فمن عليه بعد مات
 كلامي في هذا الباب والله الموفق للصواب والبر

الحمد لله على عظيم والصلوة والسلام على رسول الكريم فتهذه الر
 المساة باسكات المتبى على انصاف المتقدي للعالم
 ذى الجهد على وانفرا على المولوى محمد شلى اوامه الله الو
 في المطبع النظامى باحسن نظام والطيب لالة
 المحرم المحرم سنة ثمان وتسعين بعد الالف والله
 بركة انبى عليه افضل صلوة وكل السلام باها

۱۳۹۸

وقال الانام محمد المدحوبيد رحمن بن الحاج
 محمد روثان غفر له الله
 الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

وختتم لمستم على انخامته وعلامة خطه في الطغرا



ان اعنى بالطبع طبع طبعها ورسم اسمه له يا بسند
 طبع هذه الرسالة في الطبعة انطانية الواقعة
 في كائنات لا في غير فقط + + +